



جامعة الأديان والمذاهب
كلية القانون

رسالة الماجستير
فرع القانون

المواجهة الجنائية لظاهرة نقل أعضاء البشرية من المحكومين بالعقوبات السالبة للحياة

إعداد
اسامه محسن نصرالله لامي

الأستاذ المشرف
الدكتور محمد يحيي ميرعلي بيداخويدي

يناير ٢٠٢٣ م



دانشگاه ادیان و مذاهب
دانشکده حقوق

پایان نامه کارشناسی ارشد
رشته حقوق

مقابله جنایی با پدیده انتقال اعضای بدن از محکومان به مجازات مرگ

نگارش
اسامه محسن نصرالله لامی

استاد راهنما
دکتر محمد یحیی میرعلی بیداخویدی

دی ۱۴۰۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ

الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء: اية ۷۰

اصالة

محضر المناقشة

الاهداء

الى روح والدي رحمه الله

الى والدي واخوتي حفظهم الله

الى سندي ورفيقة دربي زوجتي الغالية

الى كل من ساندي ووقف جنبي وقت الشدة

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

الشكر والعرفان

بعد ان من الله عز وجل علي بإنجاز هذه الرسالة أتوجه بالشكر والتقدير الى الأستاذ (يحيى مير علي) المشرف على رسالتي لما قدمه لي من نصائح وإرشادات وتعاون أثناء فترة كتابة هذه الرسالة فجزاء الله أفضل الجزاء.

وأقدم بخالص شكري وتقديري إلى أساتذتي الأفاضل خلال السنة التحضيرية في دراسة الماجستير في كلية القانون جامعة الإديان والمذاهب.

وأقدم كذلك بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، الذين سيشغلون وقتهم الثمين في قراءة رسالتي وتقييمها وأقدم لهم شكري على كل ما سيبدونه من ملاحظات قيمة، أملا من الله إن تنال رضاهم فجزاهم الله أفضل الجزاء.

الباحث

المستخلص

لقد حصلت إنجازات كبيرة في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت من ثمارها تحقق أهم الإنجازات الطبية في تاريخ البشرية واعظمتها ما يسمى بعمليات نقل الأعضاء البشرية وقد مر هذا التطور بعدة مراحل، حدثت من نقل جزء من جسم الإنسان من مكان إلى مكان آخر في جسد الإنسان ذاته وهو ما يعرف (بعملية الترقيع) إلى أن أصبح في يومنا هذا تتم بواسطة نقل العضو من شخص إلى الآخر بحاجة إليها وبولادة هذه المسائل تجاوز الطب الحدود التقليدية المتعارف عليها بحيث أصبح أكثر فاعلية في علاج الأمراض المستعصية، إلا أنه أصبح في ذات الوقت أكثر خطورة وتأثيراً نظراً لخروجه على القواعد القانونية المستقرة والثابتة التي تحمي حق الإنسان في الحياة وسلامة جسده، ان هذا التطور السريع في مجال التصرف بالأعضاء البشرية استلزم وضع حدود وضوابط وذلك لتوازن القضايا المتعلقة به ولكبح جماح الانتصار العلمي الذي يستعمله أهل الشر لإهدار الكرامة الإنسانية، ان الدافع الرئيس لاختيار موضوع (المواجهة الجنائية لظاهرة نقل أعضاء بشرية من المحكومين بالعقوبات السالبة للحياة) انه يتعلق بحياة الانسان وحقه في سلامة جسده من مختلف الاعتداءات التي تقع عليه وتكمن إشكالية الدراسة في هذا الموضوع على الصعيد الشرعي والقانوني والطبي من خلال معرفة متى يكون الفعل مباحاً ومتى يكون محظوراً ومدى اهمية القوانين سواء الدولية او المحلية في الحماية الجنائية للأعضاء البشرية، وتبرز أهمية هذه الدراسة انها تسلط الضوء على ظاهرة نقل الأعضاء البشرية والتي تعتبر من القضايا الحديثة في هذا العصر والتي يلجا اليها الانسان بعد تعسر الشفاء واشتداد المرض عليه وتهدف لبيان الحكم الشرعي والقانوني لظاهرة نقل الأعضاء البشرية من المحكومين بالعقوبات السالبة للحياة وكيف القيام بهذه العمليات دون الوقوع تحت طائلة قانون العقوبات او القانون المدني. حيث تناولنا في الفصل الأول من دراستنا المفاهيم والكيليات الأساسية، اما الفصل الثاني فتناول الأساس القانوني لإباحة نقل لأعضاء وموقف الفقه وبعض التشريعات الوضعية منه اما الفصل الثالث فتناول الضوابط القانونية لنقل الأعضاء لإباحة نقل الأعضاء البشرية من الاحياء او من الأموات كما تناولنا في المبحث الأخير منه نقل الأعضاء البشرية من المحكوم عليهم بالإعدام حيث انقسمت الآراء فيه بين معارض ومؤيد له، وفي الختام قدمنا أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة واهمها ان الرأي الغالب في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية يجيز عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بالشروط والضوابط واهمها (ان لا تؤثر عمليات النقل على صحة المتبرع وان يكون المتبرع كامل الاهلية، ويجب حصول موافقة المتبرع والمتلقي قبل اجراء عملية النقل، وغير مخالفة للنظام العام والآداب العامة، ان التصرف بالأعضاء البشرية في اغلب البلدان في العالم مباح على سبيل التبرع وليس البيع بمقابل مادي كي لا تصبح تجارة عالمية مخالفة لمبدأ الكرامة البشرية) كما اشتملت الدراسة عدد من التوصيات أهمها (اصدار بطاقات خاصة بالتبرع بالأعضاء البشرية في جميع الدول بين فيها الشخص عن رايه بنقل أي عضو من أعضائه بعد وفاته وهذه البطاقات يحملها معه بصورة دائمية ويستطيع الشخص ان يعطي الاذن او عدم الاذن باستتصال أي عضو من أعضاء جسده بعد الوفاة، توفير الأعضاء البشرية من جثث الأموات وعدم اللجوء الى الاحياء في استئصال الأعضاء البشرية الا في الحالات الضرورية، يجب ان يتعامل المحكومين بالعقوبات السالبة للحياة معاملة الأشخاص العاديين في مجال استئصال الأعضاء البشرية منهم وتنطبق عليهم نفس الضوابط والشروط التي تخص الانسان العادي المتبرع).

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجزائية، العضو البشري، الحماية، الجريمة، نقل وزراعة الاعضاء، المتبرع، جثث الأموات.

چکیده

دستاوردهای بزرگی در نیمه دوم قرن بیستم به وقوع پیوست و یکی از ثمرات آن دستیابی به مهمترین دستاوردهای پزشکی در تاریخ بشریت بود که بزرگترین آن انتقال به اصطلاح اعضای بدن انسان است که این پیشرفت پیش رفت. طی چندین مرحله که با انتقال بخشی از بدن انسان از جایی به جای دیگر در خود بدن انسان شروع می شود، این همان چیزی است که به آن (فرایند پیوند) معروف است تا امروز با انتقال عضو از فردی به فرد دیگر انجام می شود. چه کسی به آن نیاز دارد، با تولد این مسائل، طب مدرن از مرزهای سنتی فراتر رفته است، به طوری که در درمان بیماری های صعب العلاج مؤثرتر شده است، اما در عین حال به دلیل خروج از اصطبل، خطرناک و تأثیرگذارتر شده است. وقوانین حقوقی ثابتی که از حق حیات انسان و ایمنی بدن او حمایت می کند، این پیشرفت سریع در زمینه برخورد با اعضای بدن انسان را ایجاب می کند که محدودیت ها و کنترل هایی برای ایجاد تعادل بین مسائل مربوط به آن و مهار علمی وجود داشته باشد. پیروزی ای که افراد شرور از آن برای هدر دادن حیثیت انسانی استفاده می کنند، آن انگیزه رئیس جمهور برای انتخاب موضوع (مقابله جنایی با پدیده انتقال اعضای بدن از محکومان به مجازات های حبس ابد) که مربوط به جان انسان و حق او بر امنیت است. بدن او از حملات مختلفی که به او و شما روی می دهد مشکل بررسی این موضوع در سطح حقوقی، حقوقی و پزشکی با دانستن زمان مباح و ممنوع بودن آن و میزان تأثیر قوانین کیفری اعم از داخلی و بین المللی در حمایت کیفری از اعضای بدن انسان. هدف آن تبیین حکم شرعی و قانونی پدیده پیوند اعضای انسان از محکومان به حبس ابد و چگونگی انجام این عملیات بدون مشمول قانون جزا یا قانون مدنی است. جایی که در فصل اول مطالعه خود به مفاهیم اساسی و دانشکده ها پرداختیم، در حالی که در فصل دوم به مبانی قانونی قانونی شدن انتقال اعضا و جایگاه فقه و برخی قوانین مثبت در این خصوص پرداختیم. محکوم به اعدام شد که در آن آراء بین مخالفان و موافقان آن تقسیم شد و در خاتمه مهمترین نتایجی را که از این تحقیق به آن دست یافتیم ارائه کردیم که مهمترین آنها این است که نظر رایج در فقه اسلامی و قوانین ساخت بشر اجازه می دهد. انتقال و پیوند اعضای بدن انسان با شرایط و کنترل هایی که مهمترین آنها این است که (عملیات تأثیری نداشته باشد انتقال بر اساس سلامت اهدا کننده و داشتن ظرفیت کامل اهدا کننده و رضایت اهدا کننده و گیرنده انجام می شود). باید قبل از انجام مراحل انتقال اخذ شود و مغایر با نظم عمومی و اخلاق عمومی نباشد، دفع اعضای بدن انسان در اکثر کشورهای جهان به عنوان اهداء مجاز است و عدم فروش در قبال هزینه برای تبدیل نشدن به آن تجارت جهانی ناقض اصل کرامت انسانی) این مطالعه همچنین شامل توصیه هایی بود که مهمترین آنها (صدور کارت ویژه اهدای اعضای بدن در همه کشورها) است. در آن فرد نظر خود را در مورد انتقال هیچ یک از اعضای بدن خود پس از مرگ اعلام نمی کند و این کارت ها آن را به طور دائم به همراه دارد و محکومان به حبس ابد جز در موارد ضروری باید با مردم عادی در میدان برخورد کنند. برداشتن اندام های انسان از آنها، و همان کنترل ها و شرایطی که یک اهدا کننده عادی انسان برای آنها اعمال می شود.

کلمات کلیدی: مسئولیت کیفری، عضو انسانی، حفاظت، جرم، پیوند اعضا، اهدا کننده، اجساد مرده.

فهرس المحتويات

المقدمة	١٩
١. بيان المسألة	١٩
٢. ضرورة البحث	٢٠
٣. أسئلة البحث	٢٠
٤. فرضيات البحث	٢٠
٥. اهداف البحث	٢١
٦. الدراسات السابقة	٢١
٧. منهجية البحث	٢٢
٨. هيكلية البحث	٢٢
الفصل الأول: المفاهيم والكليات	٢٣
١-١. المفاهيم	٢٥
١-١-١. مفهوم الحماية الجنائية	٢٥
١-١-١-١. مفهوم الحماية الجنائية لغة واصطلاحاً	٢٥
١-١-١-٢. مفهوم الحماية الجنائية في الشريعة الإسلامية	٢٧
١-١-١-٣. مفهوم الحماية الجنائية في القوانين الوضعية	٢٧
١-١-١-٤. محل الحماية الجنائية	٢٧
١-١-٢. مفهوم الأعضاء البشرية	٢٨
١-١-٢-١. تعريف العضو البشري لغة واصطلاحاً	٢٨
١-١-٢-٢. تعريف العضو البشري في الطب	٢٨
١-١-٣. مفهوم العقوبات السالبة للحياة	٢٩
١-١-٣-١. تعريف العقوبة لغة واصطلاحاً	٢٩
١-١-٣-٢. مفهوم العقوبات السالبة للحياة في الشريعة الإسلامية	٢٩
١-١-٣-٣. أنواع العقوبات في الشريعة الإسلامية:	٣٠
٢-١. الكلليات	٣١



- ۱-۲-۱. تاریخ عملیات نقل الأعضاء البشرية ۳۱
- ۲-۲-۱. صور عملیات نقل الأعضاء البشرية ۳۲
- ۳-۲-۱. تميز عملیات نقل الأعضاء البشرية من غيرها من العمليات ۳۲
- ۱-۳-۲-۱. عملیات نقل الدم ۳۳
- ۲-۳-۲-۱. عملیات التلقيح الصناعي ۳۳
- ۳-۳-۲-۱. عملیات الاستنساخ البشري ۳۴
- الفصل الثاني: نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الاحياء ۳۷**
- ۱-۲. الأساس القانوني لإباحة نقل لأعضاء البشرية بين الاحياء ۳۹
- ۱-۱-۲. نظرية السبب المشروع ۴۰
- ۲-۱-۲. نظرية الضرورة ۴۱
- ۳-۱-۲. نظرية المصلحة الاجتماعية (تحقيق النفع الاجتماعي) ۴۶
- ۴-۱-۲. نظرية الرضاء ۴۹
- ۱-۴-۱-۲. الطبيعة القانونية لرضاء المحي عليه ۴۹
- ۲-۴-۱-۲. التكليف القانوني لرضاء المنقول منه ۵۱
- ۲-۲. موقف الفقه من مسألة نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الاحياء ۵۴
- ۱-۲-۲. الاتجاه المعارض لإباحة نقل الأعضاء البشرية ۵۶
- ۲-۲-۲. الاتجاه المؤيد لإباحة نقل الأعضاء البشرية بين الاحياء ۶۲
- ۳-۲. موقف التشريعات الوضعية من مسألة نقل الأعضاء البشرية ۶۷
- ۱-۳-۲. موقف المشرع العراقي من مسألة نقل الأعضاء البشرية بين الاحياء ۶۸
- ۲-۳-۲. موقف المشرع المصري من مسألة نقل الأعضاء البشرية بين الاحياء ۷۱
- ۱-۲-۳-۲. مزايا القانون ۷۵
- ۲-۲-۳-۲. الانتقادات الموجهة الى القانون ۷۵
- ۳-۳-۲. موقف المشرع الفرنسي من مسألة نقل الأعضاء البشرية بين الاحياء ۷۶
- الفصل الثالث: الضوابط القانونية اللازمة لإباحة نقل الأعضاء البشرية ۷۹**
- ۱-۳. الضوابط القانونية لإباحة نقل الأعضاء البشرية بين الاحياء ۸۱
- ۱-۱-۳. رضاء المعطي (المتبرع) ۸۱

٨١ ١-١-١-٣ . شكل الرضا
٨٢ ٢-١-١-٣ . خصائص الرضا
٨٥ ٢-١-٣ . رضا المريض (المنقول اليه)
٨٥ ١-٢-١-٣ . ضرورة الحصول على رضا المريض
٨٦ ٢-٢-١-٣ . الالتزام بتبصير المريض
٨٧ ٣-٢-١-٣ . ان يكون إرضاء المريض حراً
٨٧ ٤-٢-١-٣ . أهلية المريض
٨٨ ٣-١-٣ . عدم تعارض نقل الأعضاء البشرية مع النظام العام والآداب العامة
٨٩ ٢-٣ . الضوابط القانونية لإباحة نقل الأعضاء البشرية من الأموات
٨٩ ١-٢-٣ . اثبات تحديد لحظة الوفاة
٩٠ ١-١-٢-٣ . معيار تحديد لحظة الوفاة
٩٣ ٢-٢-٣ . الحصول على موافقة المعطي على نقل الأعضاء من جسده قبل وفاته
٩٥ ٣-٢-٣ . الحصول على موافقته ورثة المتوفي
٩٦ ٣-٣ . نقل الأعضاء البشرية من المحكوم عليهم بالإعدام
٩٩ الخاتمة
٩٩ ١ . النتائج
١٠٠ ٢ . التوصيات
١٠٣ قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

١. بيان المسألة

لقد حصل إنجازًا كبيرًا ومذهلاً في القرن العشرين النصف الثاني منه ، كان من ثماره تحقق اهم الانجازات الطبية في تاريخ البشرية ، ولعل أهم وأعظم هذه الإنجازات ما تحقق بالنسبة لحياة الانسان وصحته، هو التلقيح الصناعي وتغيير الجنس والاستنساخ وفي خلال هذه السنوات وخصوصاً السنوات الأخيرة من القرن العشرين أسفرت هذه الإنجازات الطبية عن الكثير من المشاكل حول بيان مدى إباحتها وأثارت الجدل لدى رجال الفقه والطب والقانون، ولعل أهم هذه الإنجازات ما يسمى بعمليات نقل الأعضاء البشرية وقد مر هذا التطور بعدة مراحل، بدأت بنقل جزء من جسم الانسان من مكان إلى مكان اخر في جسد الإنسان ذاته، وهو ما يعرف (بعملية الترقيع) إلى أن أصبح في يومنا هذا بحيث تتم بواسطة نقل العضو من جسم شخص حي الى جسم شخص حي آخر، أو من جسد متوفي الى جسم انسان حي بحاجة إليه وبولادة هذه المسائل، تجاوز الطب الحديث الحدود التقليدية المتعارف عليها، بحيث أصبح أكثر فاعلية في علاج الامراض المستعصية، وانقاذ البشرية من خطر الموت، والذي بات من خلاله إمكان الأطباء القيام بإجراء عمليات نقل الأعضاء البشرية، إلا انه أصبح في ذات الوقت أكثر تأثيراً وخطورة نظرًا لخروجه على القواعد القانونية المستقرة والثابتة التي تحمي حق الانسان في حياته وفي سلامه جسده، وتعتبر عمليات نقل الأعضاء البشرية من المسائل المعقدة والحساسة لأنها تتعلق بالأحياء والأموات، وقد أصبحت هذه العمليات أحد المصادر الأساسية لعلاج العديد من المرضى الذين تعجز الأدوية عن مداواتهم، وهي من أهم الأساليب الطبية الحديثة التي أفرزها هذا التطور الهائل، وتعد هذه العمليات واقعا لا يمكن تجاهله، حيث ذهبت غالبية التشريعات المقارنة إلى الاعتراف بها وهي تعتبر من أهم العلوم الإنسانية، وقد خدمت هذه العمليات الطب بشكل كبير، وتعد هذه العمليات من أهم وأعظم الانتصارات الطبية في الوقت الحاضر، ذلك لأنها تعد الوسيلة الوحيدة لإنقاذ حياة آلاف المرضى من الموت الأكيد والمحقق، أيضًا تستهدف هذه العمليات إنقاذ العديد من الأشخاص ذوي الحالات المرضية التي لم تعد تجدي معها الأساليب التقليدية للعلاج أو الأساليب العلاجية الأخرى، وقد امتدت هذه العمليات بعد اقتصارها على استئصال الكلى لغرض نقلها وزرعها إلى استئصال وزرع الأعضاء الأخرى كالقلب والكبد والنخاع العظمي، ولقد نجحت هذه العمليات بشكل ملموس حتى أضحت علاجًا سحريًا للعديد من الأمراض المزمنة والمستعصية ولما كانت العلوم الطبية في تقدم دائم ومستمر بحيث خطت خطوات كبيرة في الوقت الحاضر، كان لزامًا على القانون أن يلحق بهذا التقدم، وأن يغير من بعض القواعد القانونية التقليدية، بما يسمح للإنسان أن يستفيد بقدر الإمكان من هذا التطور في مجال الطب والجراحة، وإلا سوف يكون حجرة عثرة أمام ذلك، حيث أن أمام هذه الكثرة من عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية كان لا بد من التعاون بين رجال الطب والقانون في سبيل تحقيق السعادة لبني البشر، فهذا التعاون هو من أجل خير البشرية، فالطب يمد الإنسان بالأمل والحياة، والقانون يحقق مصلحة الإنسان في الحماية القانونية لسلامته جسده.



٢. ضرورة البحث

تهدف هذه الدراسة الى التطرق لظاهرة نقل الأعضاء البشرية من المحكومين بالعقوبات السالبة للحياة لأنها تتعلق بحياة الانسان وسلامة جسده والتوصل الى مدى اباحة وتجريم عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية وتحديد الضوابط القانونية اللازمة لتنظيم عملية نقل الأعضاء البشرية وفق ما يقرره القانون وبيان حدود عمليات نقل الأعضاء البشرية وعدم تحولها من عمل انساني الى ممارسات غير أخلاقية وجرائم ماسة بسلامة الكيان الإنساني.

٣. أسئلة البحث

السؤال الرئيسي:

متى تقوم المسؤولية الجزائية عند نقل وزراعة الأعضاء البشرية من المحكومين بعقوبات سالبة للحياة؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما هو الأساس القانوني لإباحة نقل وزراعة الأعضاء البشرية بين الاحياء او من الاموات الى الاحياء؟
٢. ما هو موقف الفقه والتشريعات الوضعية من مسألة عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية؟
٣. ماهي الضوابط القانونية التي تحكم عملية نقل وزراعة الأعضاء البشرية بين الاحياء أنفسهم او من الأموات الى الاحياء؟

٤. فرضيات البحث

الفرضية الاصلية:

تتمحور الفرضية الاصلية حول اختلاف اراء الفقهاء والتشريعات الوضعية في الضوابط القانونية التي وضعت لإباحة نقل الأعضاء البشرية ومتى تقع المسؤولية الجزائية؟

الفرضيات الفرعية:

١. تتمحور الفرضية الفرعية الأولى قد يرتكب الطبيب المختص بنقل الأعضاء البشرية مخالفات عند علمه بوجود خطر يهدد حياة المتبرع؟
٢. تتمحور الفرضية الفرعية الثانية الى ان استئصال الأعضاء من جثث المحكومين بعقوبات سالبة للحياة بدون موافقة الورثة ماذا سوف يترتب على ذلك؟
٣. تتمحور الفرضية الثالثة الى وجود نقص في التشريعات الوضعية لم تتطرق الى موضوع استئصال الأعضاء البشرية من المحكومين بالإعدام؟

٥. اهداف البحث

تكمل اهداف هذه الدراسة انما تسلط الضوء على ظاهرة نقل الأعضاء البشرية والتي تعتبر من القضايا الحديثة في هذا العصر والتي يلجا اليها الانسان بعد تعسر الشفاء واشتداد المرض عليه، الا انها اثارت عدة إشكالات على الصعيد الشرعي والقانوني والطبي وتكمل اهداف الدراسة بالآتي:

١. استعراض التطور الذي لحق بعمليات نقل وزرع الاعضاء البشرية.
٢. تناول حماية حق الانسان في الحياة وسلامة أعضاء جسده وصحته.
٣. معرفة متى يكون النقل مباحاً ومتى يكون محظوراً.
٤. تبين مدى فعالية القوانين الجنائية سواء المحلية والدولية في الحماية الجنائية للأعضاء البشرية.

٦. الدراسات السابقة

يلاحظ في هذا الصدد قلة الدراسات التي تناولت المسؤولية الجنائية للأعضاء البشرية وذلك الى قلة القوانين الوضعية نظراً لحدائث هذا الموضوع في عصرنا هذا، ومن الدراسات التي حصلنا عليها في هذا الصدد:

١. رسالة ماجستير بعنوان "مشروعية التصرف في حسم الانسان بين الشريعة والقانون الجزائري" للبحث (سليمان النحوي) بجامعة الجزائر، كلية الحقوق حيث تطرق الباحث الى حماية الجسم بصفة كلية دون ان يتناول حماية الأعضاء البشرية كما انه اعتمد على تأثير الممارسات الطبية الحديثة في نقل وزراعة الأعضاء البشرية على نطاق حماية جسم الانسان ومسؤولية الأطباء في ذلك.
 ٢. رسالة ماجستير أخرى بعنوان "الاستفادة من الأعضاء البشرية للمحكومين عليهم بالإعدام" للباحث امير محمد رضا عبد السميع الكومي مقدمة الى كلية الحقوق في جامعة بنها /مصر حيث تطرق الباحث في الفصل الأول من رسالته الجرائم الموجبة لحكم الإعدام في الشريعة الإسلامية اما الفصل الثاني تطرق الباحث الى مدى شرعية الاستفادة من الأعضاء البشرية للمحكومين عليهم بالإعدام.
 ٣. رسالة ماجستير بعنوان "مسؤولية الطبيب الجنائية عن عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية" (دراسة مقارنة) للباحثة علياء طه محمود تقدمت بها الى كلية الحقوق - جامعة النهريين تطرقت الباحثة من خلاله الى مفهوم المسؤولية الجزائية للطبيب عن ظاهرة نقل وزرع الأعضاء البشرية.
- من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد ان اغلب تلك الدراسات تناولت الاستفادة من الأعضاء البشرية من خلال نقلها الى مرضى بحاجة اليها ومسؤولية الطبيب عن نقل الأعضاء البشرية خارج الضوابط القانونية.
- ما يميز بحثنا فسوف نتطرق فيه الى الأساس القانوني لإباحة نقل الأعضاء البشرية وموقف الفقه والتشريعات من مسألة عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية للمحكومين بعقوبات سالبة للحياة والضوابط القانونية لا باحته هذا الفعل.



۷. منهجية البحث

من اجل الوصول الى أفضل النتائج وتقديم دراسة مفيدة مستوفية لأدق التفاصيل لا بد من اتباع منهج علمي دقيق حيث قمت باتباع المنهج التحليلي وذلك لأنه قائم على تفسير وتحليل جزئيات البحث كما اتبعت المنهج المقارن لأنه قائم على مقارنة التشريعات الدولية، كما قمت باتباع أسلوب البحث العلمي الوصفي كما ان المنهج التحليلي امتد ليشمل الجانب الفقهي والقضائي فضلاً عن الجانب القانوني (التشريعي) ودراسة عمليات نقل الأعضاء البشرية وزراعتها من حيث مفهومي التجريم والاباحة.

۸. هيكلية البحث

تم تقسيم الرسالة الى ثلاثة فصول وكما هو معمول في تقسيم خطة البحث في الدراسات القانونية بدءنا دراستنا بالمفاهيم والكليات حيث خصصنا الفصل الاول للمفاهيم والكليات وتطرقنا في المفاهيم الى مفهوم الحماية الجنائية ومفهوم الأعضاء البشرية وفي الكليات تناولنا تاريخ هذه العمليات وتطوراتها وصورة العمليات النقل والزرع وما يميزها عن غيرها من العمليات ثم تناولنا في الفصل الثاني من خلال ثلاث مباحث الأساس القانوني لإباحة نقل الأعضاء البشرية وموقف الفقه من مسألة عمليات نقل الأعضاء البشرية وموقف التشريعات الوضعية من مسألة عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية وفي الفصل الثالث بيننا الضوابط القانونية اللازمة لإباحة نقل الأعضاء البشرية بين الاحياء انفسهم ومن جثث الموتى من خلال بحثين اما المبحث الثالث منة فقد تناولنا نقل الأعضاء البشرية من المحكوم عليهم بالإعدام وقد سبقنا الفصول الثلاث بمقدمة وختمنا دراستنا بخاتمة تضمنت اهم النتائج والمقترحات.

الفصل الأول: المفاهيم والکلیات



قبل الخوض بموضوع المواجهة الجنائية لظاهرة نقل أعضاء بشرية من المحكومين بالعقوبات السالبة للحياة وجب علينا بيان المفاهيم الأساسية لموضوعنا والتطور التاريخي وذلك من خلال مبحثين:

١-١. المفاهيم

١-١-١. مفهوم الحماية الجنائية

ليبيان مفهوم الحماية الجنائية لابد الوقوف على تعريف الحماية الجنائية لغةً واصطلاحاً أولاً، وتعريف الحماية الجنائية في الشريعة الاسلامية، وكذلك في القوانين الوضعية:

١-١-١-١. مفهوم الحماية الجنائية لغةً واصطلاحاً

ان الحماية الجنائية كلمة مركبة من لفظين هما الحماية والجنائية سوف أقوم بتعريف الحماية أولاً، ثم الجنائية ثانياً في اللغة ثم اصطلاحاً.

اولاً: تعريف الحماية الجنائية في اللغة

الحماية لغةً: يقال: "حمى الشيء يحميه حمايةً بالكسر: أي منعه، وحمى المريض ما يضره: منعه إياه، وأحمى هو من ذلك وتحمى: امتنع، والحمي: المريض الممنوع من الشراب والطعام".

ويقال: "حميتُ القوم حمايةً أي: نصرتهم"، ويقال: حميتُ المكان: منعته ان يقرب، وأحمى الرجل من كذا: أي اتقاه، ويقال هذا شيء حمي أي: محظور لا يقرب. وحميته حماية: إذ دفعت عنه، ومنعت منه من يقربه، والحميم: القريب المشفق وسمي بهذا؛ لأنه يحتد حمايةً لذويه فهو يُدافع عنهم كما قال تعالى: «وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا».

وفي الجملة نجد أن الحماية تأتي على معاني هي: «المنع» و«النصرة» وهي داخله تحت معنى المنع؛ لان النصرة منع الغير من الاضرار بالمنصور، وأيضا تأتي بمعنى «الاتقاء» وهو كذلك قريب من «المنع» حيث إن من أحمى من شيء اتقاه واتقاؤه امتناعه منه، وكذلك تأتي على معنى «الدفاع» وهو أيضا يدخل تحت المنع، إذ إن المدافع عن الشيء يمنع عنه ما يضره.

والخلاصة: أن الحماية للشيء هي بمعنى «المنع» من أن يقربه كذا... ويختلف نوعها حسب ما تضاف إليه .
الجنائية لغة: مشتقة من مادة «جنى»، قال ابن فارس: «الجيم والنون والياء اصل واحد، وهو اخذ الثمره من شجرها، تقول: جنيت الثمره اجنيها، واجتنيتها، وثمر جنى، أي: اخذ لوقته، ومن المحمول عليه: جنيت الجنائية اجنيها» وعلاقة هذا المعنى الأخير بالمعنى الأول ظاهرة، وهي ان من فعل احد أفعال الجنائيات فقد استقطع أخلاقه، كما تجنى الثمرة من الشجرة.
فظاهر كلام ابن فارس ان مادة «جنى» حقيقة في اخذ الثمرة من الشجر وغيره مستعار منه، محمول عليه، في حين ذهب جماعة من اهل اللغة منهم الفيروز ابادي، الى ان المادة اصل وحقيقة في جنى الذنب الذي يجنيه جنائياً، اذا جر اليه، وغيره مستعار منه محمول عليه.